**نـدوة منـهـجيـة**

# "المغرب وأوربا: التوافق التنظيمي"

كلمة افتتاحية

**للسيد محمد توفيق مولين**

**المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية**

جامعة محمد الخامس – أكدال

الرباط

الأربعاء 30 مارس 2011

**المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية**

شارع الزيتون، حي الرياض الرباط 10100

الهاتف: 537.71.83.83(0) 212+ - الفاكس: 0537.56.40.49 (0) 212+

البريد الإلكتروني: contact@ires.ma

الموقع الإلكتروني: www.ires.ma

**سيداتي، سادتي،**

يشرفني أن أشارك في الندوة المنهجية المنظمة من طرف كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية الرباط أكدال، من أجل مناقشة قضية التوافق التنظيمي في إطار الوضع المتقدم للمغرب والاتحاد الأوربي.

وتشكل هذه القضية الإستراتيجية التي انكب عليها المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية منذ دجنبر 2009 والتي خصصت لها ندوة في يونيو 2010، موضوع دراسة معمقة داخل مجموعة العمل المتعددة التخصصات بشأن الوضع المتقدم.

لن أذكر بسياق الوضع المتقدم الذي أنتم جميعا على علم به طبعا، بل سيركز تدخلي على ثلاثة نقاط هامة ألا وهي سمة الوضع المغربي في مجال التوافق التنظيمي والرؤية الإستراتيجية للمعهد في ما يتعلق بتوافق النظام التنظيمي والمعياري المغربي مقارنة بالمكتسبات الجماعية وبعض تدابير المواكبة من أجل تسهيل تنفيذ هذا الورش الهام.

**سيداتي، سادتي،**

ولكونه يقع في قلب الوضع المتقدم، فقد سبق التطرق للتوافق التنظيمي بين المغرب والاتحاد الأوربي في إطار مخطط عمل السياسة الأوربية للجوار التي اعتمدها المغرب سنة 2005، إذ يشكل تسريع التوافق التنظيمي المرتبط بالوضع المتقدم شرطا أساسيا للدخول التدريجي للمغرب في السوق الداخلية الأوربية. وقد تمت الإشارة إلى ذلك صراحة في وثيقة الوضع المتقدم وتم تكراره في التصريح المشترك للقمة بين المغرب والاتحاد الأوربي المنعقدة بغرناطة في مارس 2010.

إلا أنه ومع اعتبار خصوصية الإطار العلائقي الذي يربط المغرب بالاتحاد الأوربي (بين الاشتراك والانخراط)، يتوفر المغرب على ما يكفي من المرونة لتقرير درجة ووتيرة تقارب منظومة القوانين الأوربية. وبذلك، لا يمكن أن تكون الطريقة الواجب اعتمادها في مجال التوافق التنظيمي إلا تدريجية ويجب أن تتعلق بالميادين ذات الأولوية التي بإمكانها الاستفادة في أسرع وقت ممكن من التقارب المعياري والتنظيمي مقارنة بالنظام الجماعي.

يسمح الرجوع إلى الهندسة العامة لمكتسبات الاتحاد الأوربي من التمييز بين الأجزاء ذات الطابع التقني والقانوني والإداري التي سجل المغرب فيها تقدما في ما يتعلق بالتوافق والأجزاء ذات طابع سياسي محض يطال جوانب السيادة الوطنية والمتطلبة بالطبع لمقاربة معينة.

ومع الإقرار بامتداد مسلسل التوافق التنظيمي وتعقده، تجدر الإشارة إلى أن المغرب يتوفر على العديد من القدرات التي تجعله يسير هذا الورش بشكل جيد. والحال أنه على عكس بلدان الغرب، التي تعتبر أعضاء جدد في الاتحاد الأوربي والتي اقتبس نظامها القانوني والتنظيمي بشكل كبير من ثقافة مخططة للاقتصاد، يتوفر المغرب على نظام منفتح ومستوحى من أوربا لاسيما من فرنسا، ويتمتع بتجربة وازنة ناتجة عن تعاون واسع في إطار المساعدة التقنية وعمليات التوأمة والاتفاقات الموقعة على هامش سياسة الجوار الأوربية.

**سيداتي، سادتي،**

إذا كان التوافق التنظيمي يتيح فرصا هامة للبلاد، فهو يجعله كذلك في مواجهة عدة تحديات، إذ يتطلب قدرة كبيرة على التكيف مع المعايير الأوربية وقد يؤدي، خلال السنوات المقبلة، إلى تحولات هامة للبلاد على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهذا يستلزم قدرات المغرب على التكيف سواء في ما يتعلق بالموارد البشرية والمالية أو القدرات المؤسساتية.

ولذلك، من الحكيم ضمان، على هامش البرنامج الوطني للتوافق التنظيمي، تنسيق حقيقي للأعمال والإصلاحات الواجب إنجازها من أجل الاستمرار في ضبط السيرورة بأكملها وتحسين آثارها.

وبمنح رؤية شاملة لسيرورة الحكامة التنظيمية، سيكون هذا التعاون مناسبا للتحكيم بين مختلف خيارات برنامج الإصلاحات على أساس تقدير دقيق للتكاليف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وضمان تنفيذها الفعلي. إضافة إلى ذلك، يرى المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية أن قضية التوافق التنظيمي لا تنحصر فقط في أهداف تأسيس فضاء اقتصادي مشترك هام. وتشكل العصرنة التنافسية والمؤسساتية التي تواكبه وسيلة لتعميق التنافسية الشاملة التي يحتاجها المغرب لتعزيز تموقعه الإستراتيجي على المستويين الجهوي والدولي.

**سيداتي، سادتي،**

علاوة على الجوانب التقنية، يظل نجاح ورش التوافق التنظيمي خاضعا للموافقة الجماعية لمختلف الفاعلين الوطنيين على الرهانات المرتبطة به وكذا لتحسين الرؤية المتعلقة بطرق تمويل الإصلاحات المبَاشرة من طرف التوافق التنظيمي.

وتعتبر تقوية قدرات الفاعلين الوطنيين في مجال معرفة الإجراءات الجماعية وضبطها مسألة أساسية وإضافة إلى المشاركة في البرامج الأوربية المحددة في هذا الإطار، سيكون من الهام إنشاء شعب للتكوين في مجال القانون الأوربي في الجامعات المغربية أو تأسيس معهد وطني للتكوين في التنظيم الأوربي، مع تتبع مثال التجارب الهامة لبعض البلدان، أعضاء الاتحاد الأوربي خلال مرحلة ما قبل الانضمام.

والحري بالذكر أنه من الواجب منح اهتمام خاص لتعميق التعاون بين البرلمانين المغربي والأوربي. إذ تمنح ديناميكية أشغال اللجنة البرلمانية المختلطة المغرب-الاتحاد الأوربي فضاء مناسبا لتسريع التقارب في ما بين الطرفين، كما يجب تعميق التعاون بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان والمجلس الأوربي حول القضايا المرتبطة بالديمقراطية وحقوق الإنسان، وبين أرباب العمل المغاربة ونظرائهم الأوربيين، وكذا بين المجلس الاقتصادي والاجتماعي ونظيره الأوربي.

كما يعتبر النهوض بالجهات المغربية ضروريا لتعزيز التعاون مع الجهات الأوربية. هذا ويفتح ورش الجهوية المتقدمة في إطار الإصلاح الدستوري الشامل، آفاقا جديدة في مجال توسيع فضاء التعاون بين الكيانات الإقليمية المغربية والأوربية، وتسهيل توزيع وسائل التعاون المالي والتي يتم جزء منها عن طريق الجهات.

علاوة على ذلك، وبهدف تخفيض كلفة التوافق، يجب أن يسعى المغرب لتوقيع شراكة مالية جديدة مع أوربا تلبي انتظارات الإصلاحات المبرمجة.

وموازاة مع مراجعة ارتفاع صناديق التعاون المالي للاتحاد الأوربي، لا يجب على المغرب استبعاد خيار التمويل الذاتي للإصلاحات على شاكلة بعض الدول كتركيا أو أوكرانيا، خاصة وأن الإصلاحات الناتجة عن الوضع المتقدم تتماشى مع مشروع المجتمع الذي دعا إليه جلالة الملك محمد السادس من اجل مغرب حديث ومستقر ومزدهر.

**سيداتي، سادتي،**

وأخيرا، أتقدم بالشكر لقسم القانون الخاص بكلية الحقوق أكدال، وخاصة المسؤول عنه، صديقي السيد فريد الباشا، على دعوته لي للمشاركة في هذه الندوة الهامة وأتمنى كل النجاح لأشغالكم.